

مقياس الحركة الوطنية الجزائرية

سنة أولى ماستر انثربولوجيا

أولاً : مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية

1. معنى الحركة الوطنية:

مصطلح الحركة الوطنية يتألف من كلمتين هما: "الحركة" و"الوطنية"، فبخصوص "الحركة"؛ (Mouvement) وتعني النشاط والعمل،⁽¹⁾ أما في لغة السياسة فهي التيار العام الذي يدافع عن طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة ويدعوها إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعاً.⁽²⁾ أما "الوطنية"؛ (Patriotism) التي تعني حب الإنسان لوطنه الذي ولد فيه، واستعداده للدفاع عنه والموت في سبيله.

ومصطلح "الحركة الوطنية" تعرفه الموسوعات الغربية: "حركة الأشخاص الذين يدركون ضرورة تكوين مجموعة أساسها الروابط العرقية واللغوية والثقافية وغيرها. وهي تنطلق من ايدولوجية ترمي إلى تمكين الأمة من حق ممارسة سياسة لا تأخذ في الاعتبار الخاصة وترفض كل ما من شأنه الحد من حريتها في العمل".⁽⁵⁾

وفي هذا السياق؛ فإن "الحركة الوطنية" من خصائصها أنها مرحلية يرتكز عملها في الدفاع عن شخصية متضمنة لقيم في حد ذاتها قد تكون صالحة أو فاسدة، تقوم بدور الحافز المحرك للشعوب، ولكنها تكاد تبرز النصر بعد تحرير الوطن وتمهيد السبيل لقيام الدولة، حتى يكون دورها قد انتهى عملياً.⁽⁶⁾ فهي ظرفية مع وجود الاحتلال.

2. مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية:

هناك إختلاف واضح بين المؤرخين حول تحديد بداية "الحركة الوطنية الجزائرية" فمنهم من يرى أن جذورها تعد إلى مطلع القرن العشرين، وبالذات إلى حركة الأمير خالد(1919).

(1) القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 246.

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، ج 2، ص: 222.

(5) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج1، ص: 8.

(6) مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص: 442.

1923م) ونشأة منظمة "نجم شمال افريقيا" سنة 1926م، وهناك من يرى أن بدايتها كانت ن سنة 1912م بعد فرض الاستعمار الفرنسي لقانون التجنيد الاجباري ومعارضة الجزائريين له وما ترتب عنه من توتر عام.⁽¹⁵⁾

وماتجدر الإشارة له هو أن هذا الاختلاف ظهر حتى لدى الكتابات الفرنسية التي كان يرى فريق منها بأن الحركة الوطنية الجزائرية وليدة العشرينات من القرن الماضي ومن أشهر هذه الكتابات نذكر المؤرخ الفرنسي "شارل روبيير أجيرون" (Charles Robert Ageron) الذي يرى أنها وليدة النجم الشمال الافريقي ومصالي الحاج سنة 1927.⁽¹⁷⁾ بينما يرى المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" (Charles André Julien) أن "الوطنية الجزائرية" لم تظهر إلا بعد قرن من احتلال الجزائر تقريبا، وأن رائد الوطنية الحقيقي هو الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي انتسب إليه الجميع حتى الشيوعيون بعد وفاته سنة 1937.⁽¹⁸⁾

وهناك من أكد على أن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية يرجع إلى سنة 1830 ومواجهة الاحتلال في سنواته الأولى، فالمعارضة السياسية التي قادها أعيان مدينة الجزائر بزعامة "حمدان خوجة" والنضال المسلح الذي خاضته المقاومة الشعبية المسلحة التي امتدت لعقود عديدة، والمقاومة السياسية التي قادتها النخبة الحضرية في بداية الاحتلال، والهجرة نحو المشرق العربي. وتعتبر عن ردود الفعل الجزائرية الجماعية منها والفردية، المنظمة منها والمعزولة، ورفض مجابهة السياسة الاستعمارية في مستويات مختلفة، ونعني من ذلك رفض التجنيس والتهجين الثقافي، ورفض التجنيد الاجباري، والمطالبة باسترجاع الأوقاف والدفاع عن القضاء الإسلامي والمطالبة بفصل الدين عن الدولة الفرنسية وغير ذلك من أشكال الاحتجاج والصمود.⁽²²⁾

من أبرز المؤرخين الجزائريين الذين يرافعون عن هذا المفهوم المؤرخ "محمد العربي الزبيري" الذي يقول: «إن الحركة الوطنية الجزائرية لم تتشكل في أوساط المغتربين الجزائريين بفرنسا، ولم تنطلق من صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، بل إن منبتها أصيل يرجع إلى لحظات الاحتلال الأولى، عندما تنكر الغزاة لمعاهدة الخامس يوليو 1830 قبل أن يجف الحبر الذي كتب به، وكان

⁽¹⁵⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر (1830 - 1962)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص: 97.

⁽¹⁷⁾ شارل روبيير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص: 140.

⁽¹⁸⁾ شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير (القوميّات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، ترجمة: المنجي سليم والطيب المهيري والصادق المقدم

وفتحي زهير والحبيب الشطي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص: 55 - 133.

⁽²²⁾ خيثر عبد النور وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

جميع روادها من المتقنين ثقافة عالية، المتمكنين من اللغة العربية والمنتشبعين بالحضارة الإسلامية، وكان من بينهم من يجيد لغات أجنبية أخرى كالإنجليزية والفرنسية».

ويقول في موضع آخر: «إن الحركة الوطنية الجزائرية إنما ولدت في فرنسا ضربا من التزييف، لأن العمل بجميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الوطنية والاستقلال الوطنيين بدأ مع بداية العدوان الفرنسي ولم يكن مقتصرًا على النشاط السياسي، الذي كان مكثفا ومتنوعا ومتواصلا، لكنه شمل، وهو الأهم الجانب العسكري، وكذلك الجانب الاجتماعي والفكري والثقافي والحضاري والاقتصادي...»⁽²⁴⁾.

أما المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" الذي يتزعم هذا الفريق، من خلال مؤلفه (الحركة الوطنية الجزائرية) في أجزاءه الثلاثة من سنة 1830 إلى 1945. الذي يرد في جزئه الثاني (1900 . 1930) على المؤرخين الفرنسيين الذين يرجعون أصول الحركة الوطنية الجزائرية للثلاثينات من القرن الماضي، أو منهم من يعودونها إلى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، وخصوصا ابتداء من 1926، حين أنشئت منظمة "تجم أفريقية الشمالية"، أو من سنة 1922 حين قاد الأمير خالد معركة ضد فرنسا. فإنه يقول: «فإن ذلك التناول لأصول الحركة الوطنية الجزائرية مضلل، فأصحابه يتجاهلون عن قصد أو بلا قصد، تاريخ الجزائر عامة وتاريخ حركة الوطنية خاصة، فالقول بأن هذه الحركة تعود فقط إلى بعض السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية أو العشرينات، يعني غض النظر عما رأيناه من خلال القرن الماضي، فإنه من سوء الحظ أن هؤلاء الكتاب لا يعتبرون كل تلك الحركات العسكرية والسياسية، والعاطفية حتى (أعراضا) لهذه الحركة»⁽²⁵⁾.

⁽²⁴⁾ محمد العربي الزبيدي، في رحاب، مرجع سابق، ص: 58.

⁽²⁵⁾ أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 96.

ثانيا: النشاط السياسي للجزائريين ما بين الحربين العالميتين (1919 . 1939)

خلال العشرية الأولى من القرن العشرين ظهر في الجزائر تياران يتقاعلان سياسيا، ولكل تيار قاداته وبرنامجه وأهدافه، ويطلق على التيار الأول المحافظون؛ الذي يمثله أنصار الجمع بين الأصالة والحداثة، وهم أولئك الذين تلقوا ثقافة عربية . إسلامية في المدارس الحكومية الثلاث التي أنشئت سنة 1850، أو تخرجوا من المعاهد الإسلامية أمثال الزيتونة والقرويين والأزهر، أو تخرجوا من بعض الزوايا المحلية بعد انفتاح رجالها على شؤون العصر، وجميعهم أطلق عليهم الفرنسيون هذه التسمية (المحافظون) لأنهم أرادوا المحافظة على أصالة الطابع العربي الإسلامي للجزائر مع الاستفادة من تجارب الأوروبيين وعلومهم، لكن هم لم يكونوا على وجهة واحدة من إلى الأصالة. ومن قاداتهم "عبد القادر المجاوي" و"عبد الحليم بن سماية" و"المولود بن الموهوب" و"محمد بن رحال" و"الدكتور محمد بن العربي" وكان منهم أمثال: "عمر بن قدور" و"عمر راسم" و"محمد بن أبي شنب" و"صالح بن مهنا". وكان أنصار هذا التيار يقفون إلى جانب الإصلاح الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية ويتعاطفون مع الدولة العثمانية والنهضة العربية في المشرق، وكانوا يعارضون التجنيد الاجباري للجزائريين من أجل خدمة العلم الفرنسي، وقد أيدوا نشر التعليم وطالبوا بمضاعفة الجهود في هذا الميدان، كما طاب بعضهم أيضا بإصلاح الزوايا وجعلها مراكز تعليمية ناجحة.

أما التيار الثاني؛ فهو تيار النخبة كما كان يسمى نفسه، وكان لهم موقف خاص من الاسلام والحضارة يختلف عن أصحاب التيار المحافظ، فقد اختار بعض منهم التجنس بالجنسية الفرنسية، أي التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية التي جعلها قانون 1865م الحد الفاصل بين حالة الرعية وحالة المواطنة. فكانوا يؤمنون بالتسامح الديني، ويتعاطفون تماما مع اللغة والحضارة الفرنسية، ومعظمهم كانوا متزوجين من فرنسيات ويعيشون عيشة فرنسية في المأكل والملبس والنظرة إلى مستقبل الجزائر مستقبلا، وهو الانتماء إلى أوروبا. فكانوا ينادون بالاندماج الفعلي للجزائر في فرنسا، وكانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الأهالي الأوروبيين، وقبلوا الخدمة العسكرية بشرط الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ومن زعماء هذا التيار "اسماعيل حامد"،

و"بلقاسم بن التهامي" و"الشريف بن حبيلى" و"عمر بوضربة" و"الطيب مرسللي" و"سعيد بوليفة" و"بلقاسم بن سديرة".⁽³⁵⁾

ومن صفوف جماعة النخبة ظهرت جماعة كانت أقرب إلى حزب سياسي منها إلى طبقة اجتماعية متميزة، عرفت باسم «لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين»، وهي التي لم يحدد تاريخ ظهورها قبل عام 1908م، ويعتقد أن أعضاء بلدية مدينة الجزائر هم الذين أسسوه، فقد نشطوا في تقديم العرائض التي تعبر عن أهدافهم وتعرض المشاكل التي تثير مخاوف الشعب، وقد توسعت هذه اللجنة فأصبحت تضم أعضاء من كافة أنحاء الجزائر، وهو ما يظهر من مذكرة المطالب التي قدمها وفد اللجنة يوم 26 جوان 1912 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "بوانكاريه" (Poincaré).⁽³⁶⁾ تمثلت مطالبه في:

1. إنهاء الإجراءات الإضطهادية والقوانين الاستثنائية.
 2. تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
 3. توزيع عادل للضرائب.
 4. توزيع متساو لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.
- كما طالبت بتتقيح قانون التجنيد الإجباري؛ وذلك:
1. تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من 3 سنوات إلى سنتين، على السواء مع الفرنسيين.

2. تبديل سن تجنيد الشاب الجزائري من 18 إلى 21 مثل الفرنسيين.
 3. إلغاء مكافأة التجنيد، التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.
- وفي الجهة المقابلة وفي نفس السنة، سافر وفد من المحافظين إلى باريس أيضا يقودهم "محمد بن رحال" رفقة أعيان من مدينة ندرومة يناشدون الحكومة الفرنسية بإلغاء مرسوم التجنيد

⁽³⁵⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 98 - 99.

⁽³⁶⁾ أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج 1، ص: 51 - 52. ضم الوفد ما يلي: الدكتور ابن التهامي عن (الجزائر العاصمة) رئيسا للوفد، مختار حاج سعيد، الدكتور موسى، ابن علاوة عن (قسنطينة)، الحاج عمار عن (جيجل)، جودي (عن بسكرة)، ابن عثمان عن (سرايدي)، ابن ددوش عن (تلمسان)، قارة علي عن (عنابة). أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 183.

والسماح بالهجرة للراغبين فيها ودفع التعويضات مقابل ذلك، معارضين كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج أو يفضي إلى التجنس والتفرنس.⁽³⁸⁾

أوشك المحافظون والنخبة أن يشكلان حزبين متنافسين على الساحة السياسية الجزائرية لولا اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أعلنت الإدارة الاستعمارية بعدها حالة الطوارئ في البلاد، وتوقفت الصحف وأغلقت النوادي، وكبلت حرية التعبير، وفضل القادة السكوت، وأخذ الشباب . متعلما وأميا . عنوة إلى خدمة العلم الفرنسي إلى جبهات القتال، وظهرت في الجزائر الفرنسية الدعاية الفرنسية المحرصة على الحرب وإبراز بطولات الجيش الفرنسي وانتصاراته، وأصدرت الحكومة العامة صحفا لهذا الغرض منها: (فرنسا الإسلامية) و(أخبار الحرب)، وأخذ ساستها يتحدثون عن مكافأة الجزائريين نظير ولائهم وخدمتهم في الحرب وذلك في شكل اصلاحات سياسية وإدارية. وفي المقابل أثناء الحرب عاد الجزائريون إلى اسلوبهم القديم في التعامل مع الاحتلال فقاموا بعدة انتفاضات مثلتها: (انتفاضة بني شقران 1914 . 1915، والأوراس 1916 . 1917، والهقار 1918 . 1919) ، مع عمليات قوية من حرب العصابات كان يقوم بها الشباب الرفض للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، فالجزائر حينها لم تكن هادئة أو موالية لفرنسا كما كانت الدعاية الفرنسية تحاول تصويرها.⁽³⁹⁾

وبعد الحرب؛ كانت سنة 1919 محطة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية والعسكرية والإدارية لبعض الجزائريين، وهو القانون الذي اشتهر باسم قانون فبراير 1919 الذي أصدره البرلمان الفرنسي باقتراح وإلحاح من رئيس وزراء فرنسا "جورج كليمنصو" (Georges Clemenceau) في ذلك الوقت وبعض المعتدلين من النواب الذين كانوا يعتقدون أنهم بهذا التعديل الطفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الفئات من الجزائريين، ظنا منهم أنهم قد كافأوهم على ما ساهم به ما يزيد عن ربع مليون منهم في الحرب العالمية الأولى. القانون الذي عرف بقانون 4 فبراير، الذي تضمن كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية، وتوسيع القسم الانتخابي في جميع المجالس بحيث أصبح 100.00 بالنسبة للمجالس العامة (Conseils généraux) والوفود المالية (les délégations financières) 400.000 بالنسبة للمجالس الدواوير بدل 15000 سابقا، وبذلك يرتفع عدد المستشارين العامين

⁽³⁸⁾ عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ج1، ص: 22.

⁽³⁹⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 101.

المسلمين من 6 إلى 9 أي 4/1 المجموع كما ترتفع نسبة المستشارين البلديين إلى 3/1 بعد أن كانت منذ سنة 1884 هي الربع مع السماح لهم بالمساهمة في انتخاب رئيس البلدية ولكن يبقى الجزائريون دائما يمثلون أقلية في هذه المؤسسات التمثيلية سواء كانت على مستوى البلديات أو العمالات أو مستوى الوطن في إطار المجلس الاقتصادي المسمى بالوفود المالية بعد صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي يوصي بإنشائها، وهي عبارة عن هيئة منتخبة ممثلة للسكان الذي يدفعون الضرائب ومكلفة بإعطاء رأيها في جميع القضايا المتعلقة بالضرائب والرسوم وكذلك في المواضيع ذات الطابع المالي والاقتصادي، ففي إطار هذه الهيئة التمثيلية التي تعتبر كالبرلمان كان عدد الممثلين المسلمين 21، في حين كان عدد الكولون وحدهم 24، وممثلي الأوروبيين الآخرين 24 أيضا، وبالتالي فإن الوفود المالية كانت لصالح الأوروبيين وفي خدمتهم. ومع ذلك فإن هذا القانون رفضوه ولم يقبلوه إلا على مضض، وبعد تدخل الوالي العام "شارل جونار" (Charles Jonnart) واستعمال نفوذه الواسع.⁽⁴⁰⁾

1. حركة الأمير خالد¹:

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، إذ تميز هذا العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري، كان على رأس هؤلاء الأمير خالد، الذي تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 . 1923) وعمل مع جماعة من إخوانه بذلوا كل جهودهم من أجل تحسين أوضاع مواطنيهم، والتخفيف من آلام شعبهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، لأن هذه التجربة قد أثرت النضال الوطني إثراء كبيرا، سوف تعتمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.⁽⁴¹⁾

بدأ الأمير خالد يبرز كشخصية عظيمة في الحركة الوطنية الجزائرية منذ سنة 1913 فقد ألقى عدة محاضرات في باريس أشاد فيها بمجد العروبة وأرض الأجداد، وأوضح مطالب الشبان الجزائريين ولخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري

⁽⁴⁰⁾ عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 74. حول الموضوع

أكثر أنظر: نفس المؤلف، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص: 75. وأيضا:

Augustin Bernard, L'Afrique du Nord pendant la guerre, Presses Universitaires de France, Paris, 1927, p: 102.

¹ ** هو حفيد الأمير عبد القادر من مواليد دمشق في 20 فبراير 1875، وكان لقب "الأمير خالد" يطلقه عليه الجزائريون،

⁽⁴⁰⁾ جمال قنان، مرجع سابق، ص: 201.

والتفرقة، وتمثيل الأهالي تمثيلاً صادقاً في جميع المجالس، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا.⁽⁴⁶⁾ وفي سنة 1916 سرّحه الفرنسيون سنة بدعوى أنه مريض بالسل، ولكن المؤرخين شككوا في ذلك، ورأوا أن تسريحه كان سياسياً، وقد كان الأمر كذلك، فقد ظل الأمير يتابع أحداث الحرب من الجزائر، ويبدو أنه انبهر بمبدأ تقرير المصير للشعوب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "ولسن"، وبقي يتحين الفرصة للإعلان عن رأيه السياسي تحت شعار هذا المبدأ الجديد. وفعلاً اغتتم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي وتوجه على رأس وفد من أربعة أعضاء. وهو خامسهم. وقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي تتضمن مطلب تطبيق تقرير للشعب الجزائري.⁽⁴⁷⁾

وفي إطار الحيز الضيق المتاح للجزائريين بموجب قانون 4 فبراير 1919 خاض الأمير خالد نشاطه السياسي على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة: داخل المؤسسات التمثيلية المحلية، وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة "الإقدام" وفي إطار جمعية "الأخوة الجزائرية" التي أسسها، ومن خلال القيام باللقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة لمختلف مدن البلاد قصد نشر الوعي وتنقيف الجماهير تحسيسها بالمشاكل التي تتخبط فيها وتوعيتها بأساليب العمل المجدي على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب التركيز على ضرورة التثبث والمحافظة على مقومات شخصيتها الوطنية والحضارية التي لا يوجد بديلاً عنها.⁽⁵⁰⁾

2. نجم شمال إفريقيا بباريس عام 1926:

بعد ذهاب الأمير "خالد" إلى الشام بقيت أفكاره من بعده تتجذر بين الجزائريين والمغاربة عموماً في فرنسا، وكان الأمير نفسه يحثهم على التجمعات وتكوين المنظمات النقابية، والانضمام إلى الأحزاب اليسارية التي كانت في ظاهرها تتعاطف مع مطالب عمال شمال إفريقيا وتشفق من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني في مهجرهم. ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح بدوره عضواً في منظمة الكومنترن العالمية التي كانت تنشط انطلاقاً من موسكو، وكانت جريدة "لومانتيه" (L'Humanité) الناطقة باسم هذا الحزب، تنشر مقالات واحتجاجات وخطب الأمير خالد، وغيره من الجزائريين أيضاً مثل (المساعدة الحمراء) و(الاتحاد بين المستعمرات) وفي هذا التقت عدة مصالح، مصالح الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يبحث عن طليعة عمالية جزائرية يدخل بها

(46) محمد قناش، مرجع سابق، ص: 120. وأيضاً؛ محفوظ قداش، الأمير خالد، مرجع سابق، ص: 27.

(47) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104. حول موضوع العريضة أنظر؛ أبو القاسم سعد الله، أبحاث، مرجع سابق، ج2، ص: 49.

(50) جمال قنان، دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، م6، ص: 114.

المجتمع الجزائري لبث الفكر الماركسي . اللينيني، لأنه لا يمكنه الوصول إلى ذلك عن طريق الأوروبيين لما بين المجتمعين من شكوك وتنافر، ومن جهة أخرى رأي الجزائريون أن مصلحتهم تقتضي منهم لمواجهة قانون الأهالي البغيض، أن يحتموا بحزب شرعي في الساحة السياسية الفرنسية، فهو الذي يوفر لهم وسائل الاجتماع والدفاع أمام المحاكم ونشر مطالبهم في صحفه. على هذا الأساس دعا الأمير خالد والحزب الشيوعي إلى اجتماع يضم العمال الجزائريين والمغاربة عموما في باريس، وذلك خلال شهر ديسمبر 1924، وكان الحزب الشيوعي هو الذي وفر المكان والإعلان ومتطلبات الاجتماع، وكان دور الأمير "خالد" هو مخاطبة العمال وحثهم على تكوين تنظيم خاص بهم، والتضامن فيما بينهم والتعاون مع الاتجاهات اليسارية الحليفة. وهو الاجتماع الذي كان لبنة في تطور العلاقات بين الطرفين من جهة. وفي تأسيس (نجم شمال إفريقيا) بعد حوالي سنة ونصف من انعقاده ومن جهة أخرى بعد مغادرة الأمير خالد فرنسا حوالي 1925، ولكن أفكاره بقيت تروج وتختمر إلى مارس 1926 حين ولد النجم المذكور في باريس، كمنظمة نقابية للدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي في فرنسا، وكان رئيسه في أول الأمر هو "الحاج علي عبد القادر" الشيوعي الجزائري، وكان "الشاذلي خير الله" من زعماء النجم عن تونس، وأعطيت الرئاسة الشرفية للنجم للأميرين: الأمير "خالد الجزائري والأمير عبد الكريم الخطابي المغربي وسرعان ما أحيا النجم جريدة الأمير "خالد" التي كانت السلطات الفرنسية قد أوقفتها في الجزائر، وأسماها (الأقدام الشمال الإفريقي) وأصدرها في باريس، وهو ما يدل على تأثر النجم بنضال الأمير "خالد".⁽⁶⁰⁾

لم تضى على النجم سنة من تأسيسه حتى تغيرت قيادته فتولاه السيد "أحمد مصالي" (مصالي الحاج) بدل "الحاج علي عبد القادر". و"مصالي الحاج" مواليد تلمسان في 16 ماي 1889، تلقى تعليما ابتدائيا في مسقط رأسه بالمدرسة الفرنسية، ودرس العربية بأحد الزاويا الدرقاوية التي كانت عائلته تتبعها. ثم جند في الجيش الفرنسي سنة 1918، وبعد انتهاء الحرب تابع دروسا بجامعة (بورج) كمستمع حر، ثم رجع إلى الجزائر بعد تسريحه، إلا أن مضايقات الإدارة الاستعمارية أرجعته ثانية إلى فرنسا في 1923 حيث اشتغل في مهن حرة، ومن عامل بصناعة النسيج وعامل يدوي عند (رينو Renault) إلى بائع جوال للجوارب، وكون نفسه ثقافيا بحضور محاضرات بالسررون وبمعهد اللغات الشرقية وبالاختلاف إلى الأندية الثقافية.⁽⁶¹⁾

⁽⁶⁰⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 113 - 114.

⁽⁶¹⁾ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 58.

تعرف على الأمير "خالد" في فرنسا وشارك في نشاطه، واقترب من الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق "الحاج علي عبد القادر"، ثم تزوج من امرأة فرنسية منخرطة في الحزب. وكان يلاحظ عن كثب كيف كان الحزب الشيوعي يخطط لمشاريع ويعمل على توظيف العمال لمبادئه وتوظيف النجم لصالحه وصالح الكومترن، ولذلك عزم "مصالي" على دخول الميدان وتوجيه النجم وجهة تخدم القضية الوطنية وليس الشيوعية العالمية. وكانت الفرصة لإظهار ذلك هي انعقاد مؤتمر معاد للاستعمار في بروكسيل (بلجيكا) سنة 1927. وكان النجم من بين الهيئات المشاركة في هذا المؤتمر. وقد فاجأ "مصالي" الجميع بتضمين مطالبه: المناداة باستقلال الجزائر أمام المؤتمرين. فكان هذا تحولا جديدا في المطالب الوطنية، وتصادف هذا مع شروع الفرنسيين في التحضير للاحتفال بمائة سنة على الاحتلال.⁽⁶²⁾

رغم ميلاد النجم ونشاطه في باريس وأوروبا عموما . وليس في الجزائر . فإن السلطات الفرنسية سارعت إلى حله سنة 1929 وشتت قاداته والمنتمين إليه، كما شنت حربا عوانا ضد مؤسسه من الشيوعيين خشية أن يحملوا أفكاره الاستقلالية إلى الجزائر . فاضطهدت هذه السلطات الفرع الذي أنشأه الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر . ومنعت رجاله من التنقل الحر ، وأخضعتهم للتفتيش على المناشير ونحوها، واتهمتهم بأنهم كانوا يعدون لمؤامرة ضدها . ومن التناقض أن هذه المضايقات الشديدة أو الحرب على رجال الفرع المذكور (وهم أوروبيون طبعا) صدرت من الحاكم العام "موريس فيوليت"، العضو في الحزب الشيوعي حديثا . وموريس فيوليت هذا هو نفسه صاحب كتاب: هل ستعيش الجزائر؟ وهو أيضا صاحب المشروع الإصلاحى الذي عرف باسمه (مشروع فيوليت) خلال الثلاثينيات .

ولم يعلن مصالي استقلال منظمته (النجم) عن الحزب الشيوعي عندما طالب باستقلال الجزائر، لأنه كان يعرف أن النجم ما يزال في حاجة إلى غطاء ودعم من الحركة الشيوعية عموما . مع عقد الثلاثينات كان النجم في فرنسا منحل، ومع ذلك ينشط في الخفاء أو خارج الحدود الفرنسية. ففي سنة 1933 حاول تغيير اسمه والبقاء على برنامجه، فسمي (بالنجم المجيد)، ولكن السلطات لم تعترف به، وقد بلور برنامجه وحدد مراحلها العاجلة والآجلة، كما نص على مبادئ الاستقلال وتكوين حكومة وطنية وجيش وطني في المدى البعيد، وشارك النجم في الدفاع عن القضايا العربية مثل قضية تونس والمغرب وسورية وفلسطين ومصر وقضايا الشعوب الأخرى

(62) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص 115.

المضطهدة. كما شارك في مؤتمر مسلمي أوربا الذي انعقد في سويسرا برئاسة الأمير "شكيب أرسلان"، وربط علاقات إيديولوجية مع الحركة العربية التي كان يقودها هذا الأمير مع شخصيات أخرى عربية وإسلامية كانت نشطة في أوروبا مثل "إحسان الجابري" و"محمود سالم باي". وما بين 1935 . 1936 عند تحركت أوروبا ولا سيما إسبانيا وفرنسا، على وقع نجاح النازية في ألمانيا التي دعمت الفاشستية في إيطاليا. ونجحت في فرنسا بالذات (الجبهة الشعبية) التي قادها ليون بلوم وموريس فيوليت سابق الذكر وكانت الجبهة في حاجة إلى تجنيد الطاقات العمالية وريح الوقت في فرنسا والمستعمرات، فأعدت الشرعية إلى (النجم)، ومن جهتها اعتبرت المحاكم الفرنسية قرار الحل الصادر سنة 1929 غير نافذ. فنشط النجم من جديد مدعوما بجريدة الأمة من جهة وبوعي عمالي كبير من جهة أخرى، وبدأ يسرب تنظيماته إلى الجزائر فأنشأ بعض الخلايا (السرية) لأن القوانين الفرنسية في الجزائر ليست هي نفسها السارية في فرنسا بخصوص الأحزاب والصحافة. وقد عانى أعضاء النجم الإرهاب والتغريم والمطاردة خلال هذه الفترة، ولكنهم ثبتوا على مبادئهم، غير أن الجبهة الشعبية انقلبت على النجم ومنعته من النشاط أيضا تحت ضغط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وضغوط أيديولوجيات أخرى، فما كان من قادة النجم إلا أن أسسوا في باريس سنة 1937 تنظيما جديدا أسموه (حزب الشعب الجزائري).⁽⁶⁵⁾

3. اتحادية النواب المسلمين الجزائريين عام 1927:

بقي الجناح المعارض للأمير خالد من النخبة التي كانت تمثل الاتجاه الليبرالي، وتوافق على تجنيس الجزائريين دون قيد أو شرط، تبحث لها عن مخرج من العزلة التي فرضت عليها بعد أن أنكرتها الحكومة الفرنسية، ورفضها الكولون، وتركها الشعب الجزائري باتخاذها موقف مخذل لهم، وهو قبولها دمجهم مع فرنسا، ومناداتها بالتجنيس الجماعي ضارية بمبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط، إلى أن فرغت الساحة لها سنة 1923 بعد نفي الأمير خالد من الجزائر إلى فرنسا. فعدت منتصرة في الانتخابات البلدية في نفس السنة، وازدادت اطمئنانا على تحقيق آمالها خاصة بعد تعيين السيد "موريس فيوليت" (Mourice Viollette) حاكما عاما على الجزائر سنة 1925، فأُسست في شهر جوان 1927 منظمة أسموها «اتحاد النواب المسلمين الجزائريين»⁽⁶⁶⁾. ثم عقدت مؤتمرها الأول في مدينة الجزائر يوم 11 سبتمبر 1927 الذي حضره حوالي 150 منتخبا

⁽⁶⁵⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 118 - 119.

⁽⁶⁶⁾ يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 13.

برئاسة الدكتور "ابن تامي" الذي سيظل على رأس هذه الهيئة إلى غاية 1930.⁽⁶⁷⁾ وخلال هذا المؤتمر حددت مطالبها كما يلي:

- 1 . تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي .
- 2 . المساواة في الخدمة العسكرية بين الأوروبيين والأهالي .
- 3 . المساواة في الأجور والمنح بين الأوروبيين والأهالي .
- 4 . إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال الأهالي .
- 5 . إلغاء قانون الأهالي (الأنديجينا) .
- 6 . توفير التعليم والتربية المهنية لأبناء الأهالي .
- 7 . تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر .
- 8 . إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية طبقا لقانون 1910.⁽⁶⁸⁾

كان هؤلاء المنتخبين جميعهم ينتمون إلى أحزاب سياسية فرنسية، فقد كان "باش تارزي" رئيس اتحادية منتخبي وهران مسجلا في الفرع الفرنسي لمنظمة العمل العمالية، وكان "العلوط" المنتخب عن سيدي بلعباس عضوا في الحزب الراديكالي ورئيس رابطة مكافحة السامية، و"ابن سليمان" المنتخب عن تلمسان كان منخرطا في الاتحاد الاشتراكي والجمهوري، وكان الدكتور "ابن تامي" رئيس قدامى المحاربين المسلمين و"الزين بن ثابت" يناضلان في الحزب الشعبي الفرنسي، وكان الأستاذ "ولد عودية" و"الهاسمي الشريف" والمستشار البلدي "بوكردنة" والمندوب المالي "أورابح" مسجلين في فروع النشاط الفرنسي.⁽⁶⁹⁾

كان الدكتور "ابن جلول" أشهر شخصية في فيدرالية النواب الجزائريين في الفترة ما بين (1933 . 1939)، وهو من مواليد 1896 بقسنطينة⁽⁷³⁾

أما الشخصية الثانية في اتحادية النواب فهو الصيدلي "فرحات عباس" الذي يقول عنه "ابن يوسف بن خدة" أحد قادة حركة انتصار الحريات في الأربعينات والخمسينات بأن حياته السياسية رمزا لمسيرة الفرد الجزائري المتطور.⁽⁷⁶⁾ فهو من مواليد 1899 بالطاهير بالقرب من مدينة جيجل

⁽⁶⁷⁾ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 ، مرجع سابق، ص: 518.

⁽⁶⁸⁾ André Noushi, La Naissance du Algérie, Editions de Minuit, Paris, 1962, p: 63.

⁽⁶⁹⁾ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 519.

⁽⁷³⁾ ذكر أبو القاسم سعد الله أن ابن جلول ولد في منطقة الأوراس سنة 1894. أنظر كتابه: الحركة، المرجع السابق، ص: 354.

⁽⁷⁶⁾ ابن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 83.

حيث كان والده قائداً، تابع دراسته في معهد سكيكدة ثم في ثانوية قسنطينة وأخيراً في جامعة الجزائر، أدى الخدمة العسكرية ما بين (1921 . 1924)، بدأ يكتب المقالات باسم مستعار في جريدة الراية (L'Etendard) التي كانت تصدر في عنابة وأيضاً في جريدة خط الاتحاد (Le Trait d'union) لصاحبها "فكتور سيلمان" (Victor Spielmann) عام 1922، ثم جريدة التقدم للدكتور بن "تامي"، عندما كان "فرحات عباس" طالب في الصيدلة من 1926 إلى 1933 انتخب نائب الرئيس من 1926 إلى 1927 ثم رئيساً من 1927 إلى 1931 لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين لشمال إفريقيا، وهو المنصب القواعد الأساسية للتنظيم السياسي، ثم انتخب في عام 1930 نائب الرئيس للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (U.N.E.F) في مؤتمره بالجزائر، ثم عضو في الاتحاد في المؤتمر الدولي للطلبة المنعقد ببروكسل، ودون أن يقطع كل الصلات مع الجمعية العامة لطلبة الجزائر، أسس مجلة مصورة باسم التلميذ (Ettelmith) من 1931 إلى 1933 وينشر فيها مقالاته المكتوبة بين 1921 و1927 بعنوان (الشباب الجزائري)، وبالتعاون مع جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا نظم ثلاث مؤتمرات للطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (الأول في تونس 1931 والثاني في الجزائر 1932 والثالث بباريس في 1933).⁽⁷⁷⁾

4. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931:

قلنا من قبل؛ أن مع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب، وعلى رأس هؤلاء الأمير "خالد" سياسياً الذي تحدثنا عنه، والشيخ "عبد بن باديس" الذي أخذ يؤسس للفكر الإصلاحية ويوسع رقعة العمل به وإحداث الوسائل له، فبعد إن استقر سنة 1914 في قسنطينة كمدرس بعد عودته من المشرق وأصدر جريدة (المنتقد) سنة 1925 وفيما بعد (الشهاب). حل بالجزائر سنة 1920 مساعداً رئيسياً له وهما الشيخان "البشير الإبراهيمي" و"الطيب العقبي" وكلاهما ينتمي إلى نفس المدرسة التي ينتمي إليها "ابن باديس" وهي الإيمان بالهوية العربية الإسلامية للجزائر، وضرورة نشر التعليم العربي والإسلام الصحيح، وتطهير المجتمع من خرافات الصوفية، والربط بين تطور الجزائر وتطور المشرق العربي والإسلامي، والتأثر بمبادئ الجامعة الإسلامية. وخلال العشرينات كان التنسيق بين هؤلاء غير منظم وغير محكم، فكان "ابن باديس" في قسنطينة و"العقبي" في بسكرة و"الإبراهيمي" في سطيف،

⁽⁷⁷⁾ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 521 - 522. أنظر: علي تابلت، فرحات عباس رجل

دولة، ط 2، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص: 23.

لا تجمعهم جمعية أو تنظيم وإنما كانوا يتراسلون أو يتزاورون أو يتبادلون الرأي عن طريق المقالات الصحفية. فقد أنشأ "ابن باديس" (المطبعة الإسلامية) وجريدة (المنتقد) ثم (الشهاب) في قسنطينة، وساهم "العقبي" في جريدة (صدى الصحراء) ثم أنشأ بدوره مطبعة أسماها (الإصلاح) في بسكرة، أما "الإبراهيمي" فلم يؤسس مطبعة ولا جريدة خلال العشرينات ولكنه كان على صلة بـ"ابن باديس"، وكان لإنشاء (نادي الترقى) في العاصمة سنة 1926 دفعة جديدة للاتجاه الإصلاحى والتيار العربى الإسلامى لأن هذا النادى أصبح مركزاً للمحاضرات والاستقبالات الفكرية والأنشطة الثقافية. وهذا النادى هو الذى استقدم سنة 1929 الطيب العقبي ليكون محاضره الدائم، ومنذئذ حل "العقبي" بالعاصمة وظل بها إلى وفاته سنة 1961، وهو النادى أيضاً الذى كان له شرف احتضان الجلسات التمهيديّة لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وميلادها سنة 1931، قبل أن يصبح مقرها الرئيسى فى العاصمة، وكان قد ألقى فيه "ابن باديس" محاضرة عند افتتاحه، ثم استمر يتعهده بالمحاضرات ودروس التفسير كلما قَدِمَ إلى العاصمة، وهو كذلك الذى شهد حدث كبير ثانى خلال الثلاثينات، تمثل انعقاد المؤتمر الإسلامى الجزائرى سنة 1936.⁽⁸⁵⁾

ظهرت جمعية العلماء فى ظروف مشحونة تميزت بالتحدي والاستفزاز للجزائريين كان مظهره ذلك الاحتفال الذى أقامه الفرنسيون سنة 1930 بمرور قرن كامل على احتلالهم للجزائر، الاحتفال الذى قدروا له أن يستمر طيلة ستة أشهر ببرنامج حافل مملوء بالمهرجانات الصاخبة، كان الفرنسيون خلالها يتبحون بأنهم انتصروا على الجزائريين، وأن هؤلاء فقدوا حقوقهم وتاريخهم وذاتيتهم لأنهم انهزموا، وظهرت مجلة تسمى (إفريقية اللاتينية) كانت تصرح بأن الجزائر بلاد لاتينية مسيحية منذ العهد الرومانى وأن العهد الإسلامى فيها إنما هو فاصل زمنى تميز بالفوضى والغموض والوحشية، وأن الاحتلال الفرنسى قد أعاد الأمور إلى نصابها. كما أن الإدارة الفرنسية فى الجزائر بدأت منذ 1927 تستعد للاحتفال بدخول الجيش الفرنسى الجزائر سنة 1830 (لأن الحصار ضرب على الجزائر منذ 1827)، وعند الاحتفال استعاد الفرنسيون كل أمجادهم فى شكل تمثيلات واستعراض للجيش بالطريقة التى دخل بها سنة 1830 بل وبنفس اللباس والسلاح والجبوت، واستحضر الفرنسيون عملاءهم من الجزائريين ليقفوا صفوفاً أمام كبار الضيوف الأوروبين الذين حضروا الاحتفال، وكان هؤلاء الجزائريون يقفون بلباسهم التقليدى وموسيقاهم

(85) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 108 - 109. مصطفى محمد حميداتو، عبد الحميد بن باديس وجهوده التربوية، (كتاب الأمة، 57)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، 1997، ص: 95.

العربية وخبولهم، وقد جعل الفرنسيون بعض هؤلاء الجزائريين يفاضل بين العهد الفرنسي كان أعدل العهود وأكثرهم خيرا وبركة على الجزائر. وفي المقابل كان هناك جزائريون آخرون يسخرون من هذه الاحتفالات ويعدون وطنهم بالتحجير، وكان فيهم من كتب مقالات رافضا فيها الاحتلال ومناديا بالحرية، ومنهم من نادى بالتجمع والتكاتف لمواجهة الخطر المستقبلي، ومن هؤلاء قادة الحركة الإصلاحية الذين يقول الشيخ "البشير الإبراهيمي" الذين تمكنوا بدعايتهم السرية أن يفسد على الفرنسيين كثيرا من برامج احتفالهم فلم يدوم إلا شهرين، كما استطاعوا بدعايتهم العلنية أن يجمع الشعب حولهم وأن يلفت أنظارهم إليه.⁽⁸⁶⁾

كان ظهور جمعية العلماء أيضا متزامنا مع تحضيرات المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس برئاسة "الحاج أمين الحسيني" الذي كان هدفه توحيد الصف الإسلامي بعد سقوط الخلافة الإسلامية. أما العوامل التي ساعدت ومهدت لظهورها يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. انتشار الدعوة الإصلاحية المشرقية التي قادها الإمام "محمد عبده" وتناقلتها الأوساط العلمية، وقراءة مجلة (المنار) وكتب المصلحين القيمة، ككتب "ابن تيمية" و"ابن القيم" و"الشوكاني".
2. الثورة التعليمية التي أحدثها الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بدروسه الحية والصحيحة التي كان يأخذ بها تلاميذه، والتعاليم الحقة التي كان يبثها في نفوسهم الطاهرة النقية.
3. التطور الفكري الفجائي للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى التي فضحت المشعوذين والدجالين الذين شوها صورة الدين الإسلامي الصحيحة، وذلك بالانكباب على المال والتكالب في جمعه والانهماك في المذات ومزاحمة العامة في الوظائف والنياشين.
4. عودة فئة من أبناء الجزائر من الحجاز والمشرق بعد أن تلقوا العلم هناك بفكرة إصلاحية ناضجة ومختصرة.⁽⁸⁷⁾

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931 في نادي الترقى بالجزائر العاصمة في جمعية عامة أسفرت عنها انتخاب "ابن باديس" رئيسا لها ويساعده "محمد البشير الإبراهيمي" نائب رئيس و"الأمين العمودي" كأمين عام و"الطيب العقبي" كأمين مساعد و"مبارك الميلي" كأمين مال و"ابراهيم بيوض" كأمين مال مساعد.⁽⁸⁸⁾ تأسست جمعية العلماء بعد أن كانت

⁽⁸⁶⁾ مصطفى محمد حميدانو، مرجع سابق، ص:94. وأيضا أنظر: أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 110 - 111. وكذلك: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سابق، ص: 280.

⁽⁸⁷⁾ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 37 - 38.

⁽⁸⁸⁾ الشهاب، مجلة اسلامية شهرية، الجزء الخامس، المجلد السابع، قسنطينة، غرة محرم 1350 هـ ماي 1931م، ص:342.

فكرة سنة 1913 تعمل على صيانة مقاومة الشخصية الجزائرية بإصلاح الدين وتعليم اللغة وبعث التاريخ، فأنشأوا لهذا الغرض ولتنقيف المواطن ورفع مستواه العقلي والخلقي والعلمي، جرائد: (الشهاب)، و (السنة) و (الشريعة) و (البصائر)، واتخذوا من المساجد أماكن لنشر العلم والفضيلة بين المسلمين ومقاومة الجهل والرذيلة، ومن المدارس التي شيدها وسائل التربية الناشئة تربية عصرية ووطنية، وإلى جمعية العلماء يعود الفضل في توظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزءا من القومية لا ينفصل عنها أن لم يكن هو القومية نفسها. ويعتبر الشيخان "أحمد توفيق المدني" صاحب تأليف (كتاب الجزائر) و"مبارك الملي" صاحب تأليف (تاريخ الجزائر) روادا في مجال التأليف التاريخي باللغة العربية.⁽⁸⁹⁾

كان من أهداف الجمعية الأساسية هو المحافظة على الشخصية الجزائرية الإسلامية العربية بالرغم من أن قانونها الأساسي لم ينص عليه صراحة، بل إن الجمعية عملت على تحقيق ذلك منذ نشأتها ويظهر ذلك من خلال المقالات الكثيرة الداعية إلى المحافظة على الذاتية الجزائرية بالإضافة إلى المدارس التي كانت تعلم تلاميذها من أول يوم شعار العلماء المعروف «الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني»». وفي هذا المسعى فإنه بالرغم من أن القانون الأساسي للجمعية ينص على استبعاد النشاط السياسي، وكانت الدعوة إلى رفض الاندماج تتدرج في نظر فرنسا ضمن النشاط السياسي ومن ذلك الإفتاء بأن المتجنس مرتد لا يحق له أن يدفن في مقابر المسلمين وينطبق ذلك على كل من أستأنف دعواه أمام قاض مدني بعد أن حكم عليه قاض شرعي.⁽⁹⁰⁾

ويبدو موقف الجمعية من الاندماج واضحا صريحا في رد رئيسها "ابن باديس" على "فرحات عباس" عندما أنكر وجود أمة جزائرية. كما عرفنا من قبل. برده في جريدة الشهاب تحت عنوان: «كلمة صريحة» كما يلي: «.. نقول لكم انكم من هذه الناحية لا تمثلوننا ولا تتكلمون باسمنا، ولا تعبرون عن شعورنا وإحساسنا. اننا نحن ففتشنا في صحف التاريخ وفتشنا عن الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها

⁽⁸⁹⁾ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 89.

⁽⁹⁰⁾ مازن صلاح أحمد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، 1984 - 1984، ص: 74.

وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح؛ شأن كل أمة، ثم أن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا ولو أرادت. بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة»⁽⁹¹⁾.

ونافلة القول؛ أن "ابن باديس" وزملاءه قد جعلوا منذ عام 1924، دعايتهم تحت شعار الإسلام الذي كان يعبر عن الروح الوطنية ويدعو إلى الحفاظ على الخصائص القومية وهما مبدآن يمثلان جوهر العقيدة السياسية للحركة الإصلاحية. ومن ثمة فبرغم من خلو القانون الأساسي للجمعية من نص يعبر عن ممارسة السياسة فإن ذلك لم يكن ليحول بينها وبين ذلك تماشياً مع المفهوم الصحيح كَوْن الدين الإسلامي لا يفصل الدين عن السياسة، وأن القانون الأساسي كان ملزماً بالقانون الفرنسي الخاص بالجمعيات الدينية التي يمنعها من التدخل في السياسة.⁽⁹²⁾

5. الحزب الشيوعي الجزائري 1935:

ظهر الحزب الشيوعي فرع الجزائر عموماً اثر الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكان قد ربط دعوته في بداية أمره بشخص الأمير خالد، وتعود جذوره الأولى إلى نشأة الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكون سنة 1902 بفرنسا، في سنة 1925 حيث قرر الحزب الشيوعي تزعمها وكون منها ما يسمى الحزب الشيوعي فرع الجزائر الذي عقد أول مؤتمر تأسيسي له في شهر مارس 1925. ومنذ سنة 1926 صار اتحاد الحزب الشيوعي بالجزائر أكثر تنظيماً وذلك بفضل عضوية بعض العناصر الجديدة فرنسية وجزائرية ونادى بالعمل من أجل استقلال الجزائر الكامل وإلغاء النيابة المالية وإنشاء برلمان جزائري مكانها، ومحاربة الامبريالية الفرنسية وإقامة الصراع الطبقي ضد البرجوازية الرأسمالية هذا من جهة.

6. المؤتمر الإسلامي الجزائري:

يمثل المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالعاصمة في 7 جوان 1936 محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر في فترة ما بين الحربين العالميتين كونه يعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر، لم تعرف فيه طيلة أكثر من قرن تجمعاً تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه كل الطبقات وتظهر خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر. الذي كان صاحب

⁽⁹¹⁾ الشهاب، ج1، م12، قسنطينة غرة محرم 1355 هـ أبريل 1936م، ص ص: 43-44.

⁽⁹²⁾ مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 86.

فكرته والدعوة إليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في حديث له في صحيفة الدفاع (La Défense) لسان حال الحركة الإصلاحية باللغة الفرنسية التي كان يديرها "الأمين العمودي"، دعا فيها "ابن باديس" إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية لوضع قائمة من المطالب من فرنسا، وكان تاريخ هذه الدعوة هو 3 جانفي 1936.

كانت هناك عوامل متعددة أدت إلى انعقاد المؤتمر خارجية وداخلية؛ فالخارجية هي كثرة تلك المؤتمرات الإسلامية التي عقدت خلال العشرينات والثلاثينات، من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد في القاهرة، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في جنيف، وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين لهذه اللقاءات التي كانوا يناقشون فيها مشاكلهم ومستقبلهم. وعلى الرغم من أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس ما بين 8 و 17 ديسمبر 1931، إلا أن صحافتهم قد اهتمت بوقائعه ونقلت أخباره.⁽¹⁰¹⁾

غير أن هذا التأثير الخارجي يبدو أنه لا يرقى إلى تأثير الأسباب الداخلية، لأن الجزائر مرت بأحداث كبيرة منذ صدور منشورات ميشال في 1933، ثم أحداث قسنطينة في 1934⁽¹⁰³⁾ وما تلاها من زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر "رينيه مرسال" (Marcel Regnier) عام 1935، وكذلك عجز الحكومة الفرنسية على اقرار أي من المشاريع التي قدمها النواب لإصلاح الواقع في الجزائر دور في التفكير لعقد هذا المؤتمر.⁽¹⁰⁵⁾ كان من أهم هذه المشاريع الفرنسية مشروعاً "قرنيت" (Guernut) و"موريس فيوليت" (Maurice Viollette)، بخصوص مشروع قانون الأول فإن ملخص اقتراح صاحبه يتمثل في إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون (الوضع تحت الرقابة الخاصة) وهو أخطر شيء في قانون الأنديجينا، وكذلك إلغاء محاكم الجنايات وجعل المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين بحيث يحكم المسلمون كما ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للخدمة العسكرية ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للمسلمين مساوية للتي يقضيها الفرنسيون في العمل العسكري أما فيما يتعلق بالنيابة البرلمانية فإن مشروع القانون يفيد بانتخاب ثلاثة نواب للمسلمين في مجلس الأمة، واحد عن كل عمالة من العمالات يتولى كل الناخبين

(101) أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 151 - 152.

(103) حوادث جرت في مدينة قسنطينة بين الجزائريين واليهود في شهر أوت 1934.

(105) مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 166.

للمجالس المحلية الأهلية انتخابهم.⁽¹⁰⁸⁾ أما مشروع "فيوليت" الذي قدمه صاحبه للبرلمان الفرنسي سنة 1933 فكان من أهم فقراته: (أ) . منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة وذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين. (ب) . منح حق الترشح لعدد قليل من المسلمين ووضمهم إلى هيئة الانتخابات الفرنسية كما لو كانوا متجنسين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية.⁽¹⁰⁹⁾

على أية حال؛ فإن فكرة "ابن بادس" في عقد مؤتمر اسلامي بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد فوز الجبهة الشعبية في فرنسا بانتخابات 3 ماي 1936، إذ بعدها بأيام قلائل دعا "ابن باديس" يوم 15 ماي زعيم (فيدرالية المنتخبين المسلمين) "ابن جلول" إلى عقد مؤتمر إسلامي، ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهو الاجتماع الذي شارك فيه إلى جانب "ابن جلول" و"فرحات عباس" و"محمد عزيز كسوس"، وتوصل الجميع إلى عقد اجتماع تحضيري⁽¹¹⁰⁾

وفعلا انعقد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 بالعاصمة بعد أن حضرت له لجان عديدة على المستوى الوطني، وشاركت فيه كل التشكيلات السياسية (إضافة إلى العلماء) المتواجدين على أرض الجزائر، باستثناء النجم الذي شارك بعض من أعضائه في التحضير للمؤتمر بصفة رمزية. ونظرا لعدم تجانس التشكيلات فإن المطالب جاءت أيضا غير متجانسة، فالشيوعيون ركزوا على المطالب الاقتصادية، فحين ركز النواب على المطالب السياسية ويؤمنون بما جاء في مشروع "فيوليت" الذي أيده رئيس الوزراء الفرنسي "ليون بلوم" (Leon Blum) الذي أصبح على رأس حكومة الجبهة الشعبية التي تولت حكم فرنسا منذ 4 جوان 1936، وأصبح كذلك بتأييده هذا للمشروع يحمل اسمه واسم صاحبه الأصلي (مشروع فيوليت . بلوم)، أما العلماء ركزوا على المطالبة بحرية التعليم العربي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، ولهذا لم تدمج هذه المطالب في شكل نقاط يقف وراءها الجميع.

كما انبثق عن المؤتمر وفد من المشاركين فيه ليحمل كراس المطالب إلى الحكومة الفرنسية في باريس وقابل الوفد زعماء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الوزراء "ليون بلوم"، ووزير الجزائر والمستعمرات في حكومته "موريس فوليت". وأثناء وجود الوفد في باريس قابل بعض قادة النجم

(108) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 455.

(109) مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 167. وأيضا: أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 191.

(110) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 257.

وعلى رأسهم "مصالي الحاج"، ودار الحديث حول ما جاء في بعض المطالب التي رآها النجم خطيرة على مستقبل الجزائر مثل المطالبة بإلغاء الحكومة العامة وإلحاق الجزائر رأساً بفرنسا والمطالبة بحق التمثيل البرلماني في فرنسا للجزائريين.⁽¹¹¹⁾

رجع الوفد من فرنسا بوعود فقط، وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 2 أوت 1936 لإسماع الجمهور وعود الحكومة الفرنسية، حضر مصالي فجأة وألقى خطاباً في الاجتماع أبد فيه باسم النجم، مطالب المؤتمر الإسلامي ما عدا المطلبين المشار إليهما. ونظراً لفشل الوفد في الرجوع بأي نتيجة ملموسة، فقد حقق "مصالي" نجاحاً شعبياً لشخصه وحزبه لم يكن ربما يتوقعه على حساب وفد المؤتمر. ولأن الإدارة كان يهمها فشل المؤتمر فقد خطت لاعتقال الشيخ "محمود كحول" (المعروف بابن دالي) مفتي العاصمة وإلصاق تهمة التحريض على قتله بالشيخ "الطيب العقبي"، أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء وفي وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، فالإدارة كانت تهدف إلى تحطيم التضامن بين قادة الرأي وكانت لها مصلحة في ذلك سواء بعودة "مصالي" وتعبيد الوفد عن قاعدته الشعبية أو باتهام "العقبي" بالتحريض على القتل الذي فهم منه أنه اتهم ضمني لجمعية العلماء نفسها باختبارها طريق العنف والتدخل في الشؤون السياسية بدل التزامها بقضايا الدين والأخلاق كما ينص على ذلك قانونها الأساسي، تؤكد تلك الرسالة التي نسبت إلى المفتي القتل، والتي تستتكر مشاركة جمعية العلماء في السياسية وكونها لا يمكنها أن تتحدث باسم الأمة (الشعب).⁽¹¹²⁾

من جهة أخرى بدأت وحدته تتفكك بسبب تمسك النخبة والنواب بمشروع "فيوليت" وتحفظ العلماء منه، وغموض وتذبذب شخصية "ابن جلول" الذي لم يُنفِ دور العلماء في حادثة اغتيال "كحول"، وحل نجم أفريقية الشمالية الذي أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر، ودخوله وفي صراع حاد مع الحزب الشيوعي الذي كان من المشاركين في المؤتمر. بالإضافة إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية، وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء إيجابي بخصوص مطالب المؤتمر.

رغم ذلك فإن حركة المؤتمر الإسلامي لم ينتهي أمرها نهائيًا إلى عشية الحرب العالمية الثانية، إذ عقد اجتماعه الثاني ما بين التاسع والحادي عشر جويلية 1837 في مدينة الجزائر، وهذا

⁽¹¹¹⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 123 - 124.

⁽¹¹²⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 124 - 125.

في وقت خرجت فيه الجبهة الشعبية من السلطة، وخرج المؤتمر بتمسك بمطالب المؤتمر الأول، كما طلب من الشعب الجزائري أن يظل يقظاً، ومن النواب الجزائريين أن يستقبلوا جماعياً من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع "فيوليت" وعبروا عن ثقتهم في الحكومة الفرنسية، وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية، كما طلب من الشعب الجزائري انقاء الانقسام بين الجزائريين والفرنسيين. كما تقول الكتابات التاريخية أن المؤتمرين لم يوجهوا الدعوة "مصالي الحاج" زعيم (حزب الشعب الجزائري)، الحزب الذي خلف النجم.⁽¹¹³⁾

وفي بداية عام 1937 عادت الجبهة الشعبية للحكم لفترة قصيرة وتولى "بلوم" رئاسة الحكومة فرأى المؤتمر إرسال الوفد إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة، فتوجه 20 فبراير 1938، كانت أهدافه هو تأييد مشروع "بلوم . فيوليت". وكان هذا آخر وفد يزور باريس بعد تولي "دالاديه" (Daladier) رئاسة الحكومة في 10 أبريل 1938.⁽¹¹⁴⁾ وقد شارك في هذا الوفد "ابن باديس" و"فرحات عباس" الذي قال أنه هو الذي ترأس الوفد، ونقل فحوى ما جرى بينهم وبين "دالاديه" في هذا اللقاء، حيث قال لهم الأخير ما يلي: «إن البرلمان يناصب العداء لمشروع "فيوليت" لأنه يرى أن الجنسية الفرنسية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، ولذا ليس بيدي شيء، أطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا، ولا تتسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب»». فيوصل "عباس" يقول: «فأجبت رئيس الوزراء بقولي: «إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة ما، إن السياسة التي تقسح للأمال مجال فسيحا، ثم تخيب ذلك الآمال، ثم تعد ولا تقي بوعودها، إنها لسياسة ذات عواقب وخيمة، مآلها الفراق والطلاق، وستحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء»»». أما الشيخ "عبد الحميد بن باديس" فأجاب "دالاديه" بكلمة وجيزة قائلاً: «لا حوة ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه . ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره»».⁽¹¹⁵⁾

عدد "أبو القاسم سعد الله" النتائج السياسية التي ترتبت على المؤتمر الإسلامي وما تلاه من أحداث إلى سنة 1939 كما يلي:

⁽¹¹³⁾ أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 168 - 169. وأنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 260.

⁽¹¹⁴⁾ مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 187.

⁽¹¹⁵⁾ فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 107.

- 1 . تفتتت جبهة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم عدة تيارات.
- 2 . القضاء المعنوي على الشيخ "الطيب العقبي" بعد أن قيد مكبلا بالحديد إلى السجن متهما بالتحريض على القتل، وكان في نظر الناس رجل الدين والورع والأخلاق.
- 3 . إحداث البلبلة في صفوف جمعية العلماء بإظهارها جمعية تمارس العنف وتتوسل إلى السياسة بالدين.
- 4 . الفصل بين جمعية العلماء وكتلة النواب برئاسة "ابن جلول" لأن هذا الرفض نفي التهمة عن جمعية العلماء.
- 5 . عزل مصالي عن قواعد حزبه والقبض عليه ثم إعادته إلى فرنسا وعرقلة نشاط حزبه في الجزائر.
- 6 . ضرب القضية الفلسطينية، لأن الشيخ "العقبي" بالذات كان كثير الحديث عنها ومهاجمة الحركة الصهيونية في نادي الترقى.
- 7 . بقاء الجو خاليا للإدارة في الجزائر دون منازع أو مشاغب، مع تجميد مشروع "فيوليت . بلوم" على مستوى الحكومة الفرنسية، وهو ما يخدم مصالح الأوروبيين في الجزائر.
- 8 . تشتت وتفتتت كتلة النواب بوقوع القطيعة بين "فرحات عباس" و"محمد الصالح بن جلول"، حيث أسس كلهما حزبا، فسمى الأول حزبه (حزب الاتحاد الشعبي) و أطلق الثاني على حزبه (التجمع الفرنسي الإسلامي).⁽¹¹⁶⁾

7 . حزب الشعب الجزائري 1937:

لم يؤثر قرار حل نجم شمال افريقيا في شهر 27 جانفي 1937 من طرف الحكومة الفرنسية على المناضلين الذين كانوا ينتظرون قرارات حله التي تكرر عدة مرات في من قبل في 1929 و 1934 ثم 1935، وهو القرار الذي يثني من عزمهم، فقابلوا هذا الاجراء بتحويل خلاياه إلى مجموعات (أحباب الأمة) التي سرعان ما عقدت اجتماعا ببنانثير (Nanterre) بباريس يوم 11 مارس 1937 حضره ما يقارب من 300 مشارك تأسس على اثره حزب جديد أطلق عليه (حزب الشعب الجزائري).⁽¹¹⁷⁾

⁽¹¹⁶⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 126 - 127.

⁽¹¹⁷⁾ محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 83.

جاء كلمة رئيسه "مصالي" في هذه المناسبة ومعلنا رسميا عن تأسيسه ما يلي: «أيها المواطنين الأعزاء، يشرفني ويسرني بأن أعلن أننا خلال بعد العشية من يوم 11 مارس 1937 أنشأنا حزب الشعب الجزائري بإيداع التصريح في عمالة الشرطة. إن المولود الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب شيئا غير الحياة وأن يلعب دوره كاملا وأن ينجز المهمة السياسية التي أنشئ من أجلها. إننا كلنا نتمنى له السعادة والنجاح ومستقبلا جميلا، فبوصوله إلى العالم إنه ورث ماضيا كبيرا عليه أن يستثمر فيه، إن هذا المولود هو ولد كل الجزائريين أضعه بين أيديكم وأطلب منكم أن تحبوه وأن تحفظوه وأن تسمحوا له بإكمال مهمته ولنسهر عليه كلنا ونرجو من الله القدير أن يحفظه» (118).

تمحور برنامج الحزب حول أربعة أهداف رئيسية هي:

1. معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا، وهو ما يسمى بالاندماج أو الفرنسة.
2. معارضة مشروع فيوليت
3. النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.
4. محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.

1. بيان فيفري 1943:

بعد سقوط فرنسا سرح الكثير من الجزائريين، ومنهم "فرحات عباس"، فرجع إلى الجزائر للممارسة الصيدلة والسياسة، وكان "عباس" قد أحس وهو في فرقة الصيادلة بالجيش، بالتمييز العنصري بين زملائه الفرنسيين، وكان يبحث عن طريقة لدخول المجال السياسي مستقلا بعد أن جرب حظه خلال الثلاثينات في ظل "ابن جلول" الذي يبدو أن الركب الآن قد فاتته. تحرك "عباس" فأرسل رسالة إلى المارشال "بيتان" يلفت فيها نظره إلى وضع مواطنيه الجزائريين، وكان تحركه هذه المرة منفردا خلافا لما حدث أيام المؤتمر الإسلامي فالقيادات الوطنية كلها غائبة إلا هو، وكان لابد للميدان من فارس.

كان الحلفاء . بقيادة أمريكا وبريطانيا . يعدون بتطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة الجديد. ورأى فرحات عباس وأمثاله بريق الحرية والديمقراطية في تصريحات الحلفاء وميثاقهم، وكان هو بطبعه ميالا للغرب ومقتنعا بالليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية، فرأى مستقبله السياسي مرهونا بالتعاون مع القوى الجديدة، أليست فرنسا الحرة والديمقراطية أيضا من ضمن هذه

(118) منكرات مصالي الحاج، مصدر سابق، ص: 224.

القوى الواعدة ؟ ورغم وجود "مصالي" في السجن وتقييد حرية "الإبراهيمي" وابتعاد "ابن جلول" عن الساحة، فإن "عباس" اغتتم فرصة نزول الحلفاء بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 وأخذ يوالي الاتصالات بممثليهم السياسيين، ولا سيما "روبرت مورفي" الأمريكي، و"ماكميلان" الإنجليزي، وكان يرغب في معرفة موقفهم من مصير الشعب الجزائري، وكان يطلعهم على ما لهذا الشعب من امكانات لمساعدة قضية الحلفاء إذا وعده بالحرية ورفع كابوس الاستعمار عنه، ولكن الحلفاء على لسان ممثليهم كانوا يقولون أنهم جاءوا للحرب وليس للسياسة، وأنهم قد وعدوا الإمبراطورية الفرنسية بعدم المساس بوحدتها، وعلى أي زعيم أو حزب يريد شيئاً من الحلفاء أن يتوجه إلى السلطات الفرنسية بعد تحرير فرنسا. ومع هذا الرد المثبط، فإن "عباس"، بتشجيع من "أوغسطين بيرك"⁽¹³²⁾ (مسؤول الإدارة الأهلية في الجزائر) عزم على كتابة بيان باسم الشعب الجزائري وتقديمه إلى الحلفاء، وقبل أن يفعل ذلك استشار زملاءه النواب في مجلس الوفود المالية (برلمان الميزانية)، وزملاءه السياسيين المعتقلين، فزار "مصالي"، وتشاور مع قادة العلماء، وتوصل معهم إلى نقاط أساسية ليضمنها البيان وتعبّر عن استعداد الجزائريين للتضحية مع الحلفاء.⁽¹³³⁾

ومما تضمن البيان من مطالب رئيسية ما يلي:

. إدانة الاستعمار وإلغائه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة.

. تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.

. منح الجزائر دستوراً خاصاً بها.

. المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم.

. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.⁽¹³⁴⁾

صاغ عباس البيان وقدمه في شهر فبراير 1943 إلى ممثلي الحلفاء ومن بينهم الفرنسيون، إضافة إلى نسخة للحكومة المصرية. وباقتراح من "بيرك ذيل" عباس البيان بملحق تطبيقي. ولكن الحلفاء لم يلبثوا أن رحلوا عن الجزائر لتحرير إيطاليا ثم فرنسا، وبقيت الجزائر مقراً للجنة فرنسا الحرة بقيادة ديغول.⁽¹³⁵⁾

⁽¹³²⁾ مسؤول الشؤون الأهلية الفرنسية في الجزائر، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 205.

⁽¹³³⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 131- 132.

⁽¹³⁴⁾ للاستزادة أكثر حول البيان أنظر: فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 113- 114.

⁽¹³⁵⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 132.

2. حركة أحباب البيان والحرية (14 مارس 1944 . 8 ماي 1945)

بعد عام من ذلك تطورت مبادرة فرحات عباس من البيان الذي لم يلق تقاعلا لا من الحلفاء ولا من الفرنسيين إلى مطلب تكوين حزب وطني كبير، وهو ما تحقق بظهور (حركة أحباب البيان والحرية) يوم 14 مارس 1944 ضمت إلى جانب صاحب المبادرة وأنصاره من النواب حزب الشعب الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد موافقة على التوالي كل من "مصالي الحاج" والشيخ "البشير الإبراهيمي". فحين لقيت الرفض من الشيوعيين والعداء فأنشأوا لها جمعية منافسة أطلقوا عليها اسم (أحباب الديمقراطية).

تكونت حركة أحباب البيان والحرية بهدف الدفاع والتعريف ببيان الشعب الجزائري، لكنها من جهة أخرى كانت تهدف من خلال قانونها الأساسي إلى جعل فكرة الأمة الجزائرية بسيطة وإقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا. أما في نظر حزب الشعب الجزائري فكانت وسيلة لإقناع المترددين وفئة المثقفين بصحة أطروحاته وجلب اهتمام الجماهير العريضة المتحفزة للتجنيد، فاستطاع الحزب بفضل مناضليه الذين تلقوا الأمر من الحاج مصالي بالانخراط في الحركة وأن يشغلوا مناصب المالية والأمانة العامة في جميع الفروع المحلية.⁽¹³⁶⁾

مظاهرات الثامن ماي 1945:

كان للدعاية التي ألقاها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية عن أهداف الحرب المتمثلة في تصفية الاستعمار كان لها صداها عند الجزائريين، إضافة إلى الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية، والتحضير لمؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة، وعود الجنرال "ديغول" بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب. غير أن هذه الوعود تبيت أنها كانت عبارة عن تهديئة للشعوب المستعمرة لكي لا تحدث مشاكل للوجود الاستعماري في أراضيها، وهذا ما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها وإصرارا على المطالبة بالاستقلال، باسم حركة أحباب البيان، وظهر ذلك في مطالب مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة ما بين 2 و4 مارس 1945.⁽¹³⁹⁾

⁽¹³⁶⁾ محفوظ قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ص: 948. وأيضا: أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص ص: 921-922-923.

⁽¹³⁹⁾ يوسف مناصرية، ((القمع الدموي في 8 مايو 1945 ونتائجه السياسية والاجتماعية))، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية والمقاومة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، السنة الثانية، ع: 2، ربيع 1995 الموافق لـ 1415 هـ، ص: 46.

في هذا الوقت الذي كانت فيه حركة أحباب البيان تتقوى وتنتشر كما يقول "فرحات عباس" كان المعمرون يحيكون لها المؤامرات في الخفاء، وكانوا يدبرون في الليل إثارة الاستقرازات التي تمكنهم من الإجهاز على حركتنا.⁽¹⁴⁰⁾

من جهتها؛ السلطات الفرنسية سارعت في 18 أبريل 1945 إلى اعتقال "مصالي الحاج" بعد أن أطلقت سراحه من السجن، ووضعت بمعتقل (بوغاري)، مما تسبب في مظاهرات وطنية منادية بإطلاق سراحه وبحرية الجزائر واستقلالها، وتحت ضغط الاحتجاجات واستمرار المظاهرات رُجِلَ إلى معتقل (الشلالة)، ثم نقل إلى (القلعة) بالجنوب الصحراء، ومنها نفي إلى برزافيل بالكونغو في 23 أبريل 1945، وذلك ليكون بعيدا كما كان يجري في الجزائر من مظاهرات.⁽¹⁴¹⁾

قابلت سلطات الاحتلال تلك المطالب والاحتجاجات ولم تولي لها اهتمام مما أدى مناضلي الحركة الوطنية إلى التخطيط إلى كيفية اسماع صوتهم للمستعمر، وارغامه على الاعتراف بمطالبهم، فتم الاتفاق على القيام بمظاهرات سلمية. وعند حلول فاتح ماي 1945 بدأت المظاهرات التي نظمها حزب الشعب الجزائري الذي كان ينشط في السرية بعد حله، وهي المظاهرات التي صادفت سقوط مدينة برلين عاصمة ألمانيا في يد الحلفاء، الأمر الذي أعطى المظاهرة طابعا خاصا حمل المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار، وتنادي بحرية الجزائر وتقرير المصير والاستقلال، وسقوط قرار 8 مارس 1944، وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وبحياة الجزائر مستقلة، وهي المظاهرات شملت العديد من المدن والقرى الجزائرية وأسفرت عن العديد من القتلى والجرحى بالإضافة إلى اعتقال بضع عشرات.⁽¹⁴²⁾

وفي اليوم الثامن ماي بالخصوص قرر قادة الحركة الوطنية القيام بمظاهرات شعبية في مختلف المدن الجزائرية احتفالا بانتصار دول الحلفاء على المحور، واستغلال أيضا اليوم المصادف يوم عيد الطبقة الشغيلة، للمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. فكيف كان أمر هذه المظاهرات؟.

في سطيف طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول يوم 8 ماي، وكانت هي موطن فرحات عباس ومقر عمله ونشاط حزبه، وتذهب الروايات أن الرخصة قد منحت

⁽¹⁴⁰⁾ فرحات عباس، مصدر سابق، ص: 124.

⁽¹⁴¹⁾ نصر الدين سعيدوني، ((أحداث 8 ماي 1945، ذكريات تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير))، الذكرة، مرجع سابق، ص: 20.

⁽¹⁴²⁾ يوسف مناصرية، ((القمع الدموي...))، مرجع سابق، ص: 47.

لهم بشرط عدم رفع العلم الجزائري وعدم الهتاف بحياة مصالي والاستقلال ولكن من يضمن تكميم الأفواه.

تجمع عدة آلاف في المكان والزمان المتفق عليهما بسطيف واصطفت الصفوف استعداد للمسيرة، ثم اعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول. وعند الخطوات الأولى نشر شاب العلم الجزائري الذي كان مطويا عنده وتقدم به الصفوف، ثم سمعت هتافات مختلطة فيها حياة مصالي وحياة الجزائر المستقلة. فجأة أصابت رصاصة قلب الشاب (بوزيد شعال) حامل العلم، فسقط صريعا، فحما آخر العلم ورفعاه عاليا، واعتزى المظاهرة اضطراب، البعض تفرقوا بصيحات مختلفة، والبعض ساروا من طرق عديدة حتى وصلوا نصب الجندي المجهول، وضعوا إكليلا من الزهور. ومن الذين تفرقوا هنا وهناك حدثت مصادمات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الأوروبيين، وانتشرت الأخبار كالنار في الهشيم في القرى المجاورة، وامتدت إلى قالة وخراطة وغيرهما. وتحركت الميليشيات الأوروبية والشرطة والجيش بجميع آلياته لسحق الثورة. ومن الملاحظ أن وزير الطيران الفرنسي عندئذ وهو (شارل تيون) كان من الحزب الشيوعي، وقد ضرب الجزائريين بطائرات فرنسية وأمريكية وبريطانية فيها المقنبلية والمطاردة. كما ضربت السفن الفرنسية سواحل بجاية وما اقترب منها. وساد التعقيم الإعلامي فلم ينتشر خبر المجزرة إلا بعد حوالي شهر. وعندما تسربت أخبارها كانت المفاجأة المهولة، فالضحايا كانوا بعدد ضخم، فقد قدرهم البعض بألف وخمسمائة (وزير الداخلية)، وحددهم آخرون ب 18 ألف (جريدة الجيش الأمريكي)، ومنهم من ذكر 80 ألفا، ولكن الشائع بين الكتاب اليوم هو أن العدد لا يقل عن 45 ألف نسمة، بينما قدر عدد الضحايا بعضهم عشرات فقط.

ساد الجزائر سكون بعد 8 ماي 1945، كسكون المقابر، فقد نصبت المحاكم، وأعلنت حالة الطواري، وفتحت السجون، وقيد "فرحات عباس" الذي صادف أن كان يوم الحادثة في العاصمة لتهنئة الحاكم العام بانتصار الديمقراطية وتحرير فرنسا، قيد إلى سجن الكدية بقسنطينة، كما قيد إليه "البشير الإبراهيمي" بعد حبس انفرادي مضيق، ونقل "مصالي" إلى المنبوعة في الصحراء، ثم إلى الكونغو (برازفيل بوسط افريقيا). كما عرفنا. ومنعت السلطات صدور الجرائد والتحركات السياسية، فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها، ولعله لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية لا ستمر العقاب والإرهاب ضد الجزائريين بدون حدود. فقد ثبت أن سفير أمريكا من باريس تدخل بإلحاح من الجامعة العربية لدى جورج

بيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأن مبالغة فرنسا في عقاب الجزائريين قد تؤدي إلى غضب الرأي العام العربي وضياع مصالح فرنسا في الشرق وفتح شمال إفريقيا أمام خطر الشيوعية. وظنا من المسؤولين الفرنسيين أن الجزائريين كانوا جياعا أمرت سفينة في عرض المحيط تحمل الدقيق الأمريكي إلى فرنسا بالتوجه مباشرة إلى الجزائر. (144)

إن حوادث ماي 1945 جعلت الشعب الجزائري يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، كما انطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة، على العكس ماكان يتوقعه المستعمر، بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية، وكانت تلك الأحداث بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، ومنطلقا لتحضير ثورة أول نوفمبر 1954. كما تعد الثامن ماي الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين البعض الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال. ومن جهتها أيضا؛ فإن القوات الاستعمارية منذ أحداث الثامن ماي 1945 تكالبت من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى والمداشر، وتشد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم والاعتداء على الأئفس والأملك والأعراض مما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين. (145)

(144) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص: 137.

(145) يوسف مناصرية، ((القمع الدموي ...))، مرجع سابق، ص: 50.

رابعاً: النشاط السياسي والإعداد للثورة التحريرية 1945 . 1954

بعد سنة من توقف الحياة السياسية واختفاء الصحافة الوطنية وفتح السجون والمعتقلات والمتابعات، صدر ما سمي بالعفو العام سنة 1946، فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرس جديد، وعادت العلاقات مع الفرنسيين وفي حذر شديد. وكانت هذه المشاعر متبدلة، فالفرنسيون أيضاً، إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين عملائهم، وقد كان الحاكم العام عندئذ هو "يف شارل شاطينو" (Yves Charles Châtel) الاشتراكي الذي يتهمه المستوطنون بموالاتة الجزائريين وأعلنت السلطات منشغلة بوضع دستور للجمهورية الرابعة، وفي انتظار القانون الخاص أخذ السياسيون الجزائريون يؤلفون أحزاباً جديدة على انقاض الأحزاب القديمة استعداداً للانتخابات التشريعية في فرنسا والجزائر.⁽¹⁴⁶⁾

1. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والثورة بالقانون:

لم ينتظر فرحات عباس بعد الإفراج عنه بمعية الدكتور "سعدان" والشيخ "الإبراهيمي" في شهر مارس 1946 على اثر العفو العام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في حق المتهمين بالثورة والتحريض لها في الثامن ماي 1945 حيث قام بتأسيس حزب جديد سماه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) اشتق اسمه وروحه كما يبدو من البيان الجزائري، أو من تجربة حركة أحباب البيان الجزائري التي حلتها السلطات الاستعمارية عقب المجازر التي ارتكبتها في هذا اليوم ضد الجزائريين في مدن خراطة وسطيف وقالمة. ولخص فرحات عباس مطلبه في مقتطف من النداء الذي وجهه

⁽¹⁴⁶⁾ أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 141.

إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية بمناسبة تأسيسه في شهر أفريل 1946 بقوله: «لا نريد إدماجاً، ولا سيّداً جديداً، ولا انفصالاً، وإنما نريد شعباً فتياً يتولى تنقيف نفسه اجتماعياً وديمقراطياً ويحقق تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعائه معنوياً وفكرياً، ومرتبطة بأمة عظيمة متحررة الفكر»⁽¹⁴⁷⁾.

كان "عباس" يؤمن كما يقول بموضوع «الثورة بالقانون» التي يراها تعود بالنفع على سكان الجزائر،⁽¹⁵²⁾ وعلى هذا الأساس قدم هو ورفاقه من نواب الحزب للبرلمان الفرنسي مشروع تأسيس الجمهورية الجزائرية كانت من أهم مواده الرئيسية ما يلي:

1 . أن الجمهورية الفرنسية تعترف بالاستقلال الذاتي التام للجزائر وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالحوكمة الجزائرية وبالراية الجزائرية.

2 . إن الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف على سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3 . تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر وتشرف على جميع الموافق الداخلية وحتى على الشرطة.

4 . يتمتع كل فرنسيوي الجزائر في الجزائر بالجنسية الجزائرية وعليه فيتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع في التراب الفرنسي بجميع الحقوق المخولة للمواطنين الفرنسيين وحتى التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي، بعد المصادقة عليهما.

5 . تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس العمومي إجبارياً بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول يد جميع الجزائريين ذكورا وإناثاً.

6 . إن المدارس العمومية الموجودة الآن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

⁽¹⁴⁷⁾ أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص:263.

⁽¹⁵²⁾ فرحات عباس، مرجع سابق، ص:143.

7 . سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، إلا أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.⁽¹⁵³⁾

2. حزب الشعب بين العمل السياسي العلني والتّحضير للثورة المسلحة:

*. حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

عاد "مصالي" من منفاه ببرازافيل، وسمح له دخول الجزائر التي كانت محظورة عليه، لكن شعبيته قد ازدادت وتعدت حدود الجزائر، وكبر في أعين الشباب لما عاناه من السجن والمنفى، كما أصبح يعتبر عند المناضلين الأب الروحي للحركة الوطنية الجزائرية، وبطل مطلب الاستقلال، ولم يبقى له سوى العودة إلى النشاط السياسي والجماهير في اطار قانوني من جديد.⁽¹⁵⁶⁾

• المنظمة الخاصة (O.S):

خرجت المنظمة الخاصة من رحم حزب الشعب الجزائري بمقتضى قرارات المؤتمر المنعقد يومي 15 . 16 فبراير 1947 في (بوزريعة وبلكور) وعين على رأسها الشاب "محمد بلوزداد". الذي تمكن في ظرف عام واحد من تجنيد حوالي ألفي مناضل كلهم من الشباب المؤمن بالعنف الثوري والمخلص لوطنه إخلاصا لا تشوبه شائبة، ثم زودتهم بتعليم عسكري في إطار حرب العصابات ودربتهم على استعمال الأسلحة الكائنة في المخابئ والمتفجرات بمختلف أنواعها، والتي جلبت سنتي 1947 و 1948 غاليبتها كمخلفات الحرب العالمية الثانية من الحدود الليبية التونسية الجزائرية أين دارت المعارك في صحراء الليبية بين دول الحلفاء والمحور هناك، وقد أتى بها على محور خط وادي سوف الزيبان الأوراس أين خزنت أو وزعت حتى إلى عمالة قسنطينة.⁽¹⁶⁸⁾

• جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عهد الإبراهيمي:

نظمت جمعية العلماء نفسها أيضا لتتلاءم مع الوضع الجديد، فهي جمعية وليست حزبا، وانما لها رأي في مجريات الأمور وفي كل ما يمس مستقبل البلاد، ولا سيما قضايا التعليم العربي والدين الإسلامي والحريات العامة والهوية الوطنية القائمة عن التاريخ المشترك ووحدة الأرض والشعب والقيم. ورغم أن "الإبراهيمي" كان معروفا في مجال الأدب والخطابة وفي ادارة مدرسة دار الحديث بتلمسان طيلة أكثر من عشر سنوات، فانه لم يكن معروفا للجميع كرئيس للجمعية، ولكن

⁽¹⁵³⁾ فرحات عباس، مرجع سابق، ص ص: 134 - 135.

⁽¹⁵⁶⁾ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 168- 169.

⁽¹⁶⁸⁾ محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين

للاستقلال، 2002، ص: 91. وأيضا أنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 193.

الأيام أثبتت أنه كان رئيسا محنكا وكان موضع تقدير زملائه لإخلاصه وكفاءته، رغم أن الاجماع عليه لم يكن في درجة الاجماع على "ابن باديس". (184)

وقد سير "الابراهيمي" الجمعية في ظروف صعبة، ورغم ذلك حققت الجمعية الكثير في عهده حيث حتى سنة 1951 أصبح للجمعية 123 مدرسة ذات هندسة منسجمة مع تاريخ العمران الإسلامي (الأندلسي)، وكان ذلك مقصود من الجمعية لتحافظ على الطراز التاريخي والذوق الفني، ولكي تفهم الأجيال تراث أجدادهم، أما عدد المعلمين فقد بلغ 175 معلما، وبلغت ميزانية الجمعية سنويا 37 مليون فرنكا. ومن أعمال الجمعية أيضا أنها أنشأت لجنة عليا للتعليم والتفتيش استمرت إلى غاية 1956. كما أنشأت الجمعية بقسنطينة معهد "ابن باديس" وأصبح يضم 700 تلميذ واثني عشر معلما، والدراسة فيه تعتبر جسرا للتعليم الثانوي فهو يوصل إلى شهادة الأهلية ثم ينتقل تلاميذه إلى الزيتونة للحصول على شهادة التحصيل أو الثانوية العامة. (185)

كما عادت فبي عهده جريدة (البصائر) إلى الظهور من جديد، وكانت مقروءة في المغرب العربي والمشرق وحتى الأمريكيتين، وشاركت الجريدة قضية فلسطين وانتقدت العرب المتخاذلين. من جهة أخرى بسطت الجمعية وجريدتها القول في قضية فصل الدين عن الدولة، وقدمت مقترحات إلى النواب والمجلس الجزائري، وعالجها "الابراهيمي" في عدة مقالات متصلة الحلقات.

وفي جانفي غادر "الابراهيمي" الجزائر عبر فرنسا متجها إلى المشرق لكي يحضر مؤتمرا اسلاميا في باكستان ويدبر منحا لطلبة المعهد وأثناء غيابه وقعت تغيرات في الجمعية التي أصبح بها النائبان الشيخ "العربي التبسي" والشيخ "محمد خير الدين" يتنافسان على إدارة الجمعية، وأصبح "أحمد توفيق المدني" هو الكاتب العام ورئيس تحرير البصائر، ووقع بعض التمرد من الطلبة في القاهرة ضد سلطة مكتب الجمعية، وخصوصا ضغط الشيخ "الورتلاني" الذي كان يعمل. كما قيل . على إدخال الطلبة في حركة الأخوان المسلمين، بينما كان مكتب المغرب العربي في القاهرة يسيطر عليه حزب الشعب الجزائري، يعمل على جذب الطلاب إليه، وكان لهذه التطورات ارتداداتها في الجزائر لدى أولياء الطلبة والأساتذة، ولذلك طلب المجلس الإداري للجمعية في اجتماعه سبتمبر

(184) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 142 - 143.

(185) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة 1954 - 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007 ص: 21.

1954، بعودة الشيخ "الابراهيمي" لإعطاء تفسير واضح عما حدث مع الطلبة، مع تقديم بيانات عن تأزم الوضع في الجزائر وحرص الجمعية من اتخاذ مواقف في غيابه. (186)

هـ . من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى تفجير ثورة أول نوفمبر 1954:

في ظل الصراع المحموم الذي بدا داخل قيادة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بين أعضاء اللجنة المركزية و"مصالي الحاج" ، وهو الصراع الذي اشتد خاصة سنة 1954، السنة التي ظهرت في 23 مارس منها هيئة من أجل التوفيق بين الطرفين المتصارعين، وكان مكتب هذه اللجنة يضم أربعة أعضاء هم: اثنان من قدامى المنظمة الخاصة ("مصطفى بن بولعيد" و"محمد بوضياف") واثنان من المركزيين ("محمد دخلي" و"بوشوبة رمضان" المدعو "موسى"). (191)

وعن هذه اللجنة يقول "محمد بوضياف": ««حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، لم يكن الأمر يتعلق بأي حال من الأحوال بتأسيس اتجاه سياسي جديد؛ بل أستحوذ على أذهاننا فكرة واحدة هي ضرورة بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتخليصه من البيروقراطية وحالة الضعف التي آل إليها، فلم يكن ثمة بد من دفعه إلى العمل المسلح؛ باعتبار أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لدعوة القاعدة الحزبية للنظر في الواقع بعين واعية كنا نطالب فورا بانعقاد مؤتمر شامل تسوده حرية التعبير والديمقراطية»». ثم يواصل قائلا: ««لم يكن في مقدورنا أن نحبط بمفردنا ديكتاتورية "مصالي" بل كان لزاما علينا أن نستعين ببعض المركزيين لأنهم هم الذين يتحكمون في الواقع في الأعضاء المداومين في المنظمة الخاصة»».

أصدرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نشرية سميتها (Le patriote الوطني) التي دعت المناضلين إلى اتخاذ موقف الحياد، وفي الوقت ذاته انتقدت فيه "مصالي الحاج" مداراة، وبذلك ارتفعت أصوات المصاليين متهمة المولود الجديد بالتحيز للجنة المركزية التي كان من أعضائها من أمثال ("حسين لحول"، "سيد علي عبد الحميد"، "مصطفى بن بولعيد"، "بشير دخلي").

(186) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص ص: 22 - 23.

(191) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة: موسى أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص: 62.

الأمر الذي جعل مسؤولو المنظمة الخاصة أمثال ("محمد بوضياف" ومحمد العربي بن مهدي"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "رابح بطاط") الذين كانوا أعضاء في اللجنة يتوجهون إلى التحضير لإشعال فتيل الثورة. (192)

3. لقاء مجموعة الاثنين وعشرين:

بعد فشل تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عقد أعضاء من المنظمة الخاصة اجتماعا سمي نسبة للعدد المناضلين الذين حضروه ، وقد تبنى فكرة عقد هذا الاجتماع وحضّر له أربعة هم: ("محمد بوضياف"، "مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "محمد العربي بن مهدي"). وعقدوا اجتماع في أواخر شهر جوان سنة 1954 وهناك من يذكر أنه يوم الخامس والعشرين منه وبالتحديد، في دار المناضل "الياس دريش" بكلود صالحبي سابقا (المدنية حاليا) بالجزائر العاصمة. (194)

استغرق هذا اللقاء يوما كاملا، وترأس الجلسة "مصطفى بن بولعيد" في الوقت الذي قدّم فيه "محمد بوضياف" التقرير الذي أعد من خلال الجلسات التحضيرية من قبل كل أعضاء الفريق، وأحيانا بمساعدة كل من "بن مهدي"، و"ديدوش" كما يخبر بذلك "محمد بوضياف". ومن جملة ما تناوله التقرير ما يلي:

. تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها.

. حصيلة القمع الاستعماري والتدبير بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب.

. العمل الذي أنجزه قدام المنظمة الخاصة في الفترة الممتدة من 1950 إلى 1954.

. أزمة الحزب وأسبابها العميقة.

. موقف أعضاء المنظمة الخاصة في اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

. وجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب.

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: «نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في

التشاور وتقرير المستقبل» (194).

(192) ابن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص: 612.

(193) قداش وصاري، مرجع سابق، ص: 143. وأيضا أنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 342.

(194) محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط 2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ص: 48.

وفي هذا الاجتماع طرحت نقطة الثورة هل حان وقتها أم لا؟. وقد أثارت نقاشا حادا، حيث يقول عنها "بوضياف" ما يلي: «وقد خصصت فترة الظهيرة لمناقشة التقرير، والتي تمت في جو من الصراحة والأخوة، واتضح موقفان:

أولهما؛ تمثله العناصر الجاري عنها، وتفضل المرور الفوري نحو العمل كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية الكارثية، ليس فقط بالنسبة للحزب، ولكن لمجموع الحركة الثورية. أما التوجه الثاني؛ ودون أن يرفض ضرورة العمل الثوري اعتبر أن وقت اندلاعه لم يحن بعد. وكان تبادل الحج شديدا جدا، وقد حسم الأمر بعد التدخل المؤثر لـ "سويداني بوجمعة"، والذي بعينيه الدامعتين أنب الصامتين قائلا: نعم أم لا؟. هل نحن ثوار؟. إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة، إذا كنا صادقين مع أنفسنا». كما حرّر "بن مهدي" مذكرة تمت المصادقة عليها، وهي تدين صراحة الانشقاق داخل الحزب ومسببه، كما توضح إرادة مجموعة من الإطارات لوقف آثار الأزمة، ولإنقاذ الحركة الوطنية الجزائرية من التصدع، قرّرت القيام بالثورة المسلحة وانتهت بعبارة: «إن الاثنين والعشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة».

كما تم في هذا اللقاء انتخاب المسؤول الوطني فقط بأغلبية الثلثين، وهو يختار بقية أعضاء اللجنة، وفعلا أخبر "مصطفى بن بولعيد" "محمد بوضياف" أنه تمّ انتخابه كمسؤول وطني، والذي بدوره لم يتردد بعد هذا اللقاء بيوم باستدعاء "بن بولعيد" و"ديدوش" و"بن مهدي"، و"بيطاط" وتشكلت لجنة الخمسة التي قرّرت ما يأتي:

- . جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم من جديد في الهيكل.
- . استئناف التدريبات العسكرية انطلاقا من كتيب المنظمة الخاصة الذي أعيد طبعه.
- . إقامة فترات تربية في مجال التفجيرات لصنع القنابل الضرورية عند الانطلاق.
- . ووزعت المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتم التركيز على مضاعفة الاتصالات مع مسؤولي القبائل الذين كانوا لا يزالون مترددين من أصحاب فكرة تفجير الثورة، وفي صف المؤيدين للزعيم "مصالي الحاج" في صراعه مع المركزيين.⁽¹⁹⁵⁾

4. التحضيرات لتفجير الثورة:

⁽¹⁹⁵⁾ محمد بوضياف، مرجع سابق، الجزائر، ص ص: 51 - 52.

في شهر جويلية من نفس السنة اتصل "محمد بوضياف" بـ "أحمد بن بلة" في (بيرن) بسويسرا وأعلمه بما شرع فيه، وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية، وبعد موافقته الفورية أخذ "أحمد بن بلة" السير في هذا الطرح وأبلغ "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد"، وكذا عمل على إقناع المصريين بهذا الأمر لإمداد يد العون، وبالفعل تمكن من ذلك.

ومن جهتها استطاعت لجنة الخمسة من إقناع مسؤولي القبائل ممثلين في شخصي "كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران"، وذلك في شهر أوت، وبذلك أدمج كريم بلقاسم في لجنة الخمس فأصبحت ستة.

أما بالنسبة للأسلحة بقيت مشكلا مطروحا، ولم يتمكن قادة الثورة الأوائل من إدخال أي قطعة سلاح من الخارج، اللهم إلا السلاح الذي كان مخبأ في الأوراس وكان قد جمع في عهد المنظمة الخاصة، وهو السلاح الذي كان سلحت منه غالبية المناطق، حين أنه منذ أوائل شهر أكتوبر شرع "مصطفى بن بولعيد" في إخراجه وتوزيعه على مراحل وسلّمه إلى المسؤولين في المناطق الآتية: (السمندو، الخروب، تيزي وزو، ذراع الميزان، بريكة، خنشلة، الولجة)، وكان ينقل هذه الحصص من السلاح والذخيرة بنفسه صحبة "شيهاني بشير" في سيارته تارة وفي سيارة "فرحات بن شايبة" تارة أخرى.⁽¹⁹⁷⁾

وبعد اللقاءات التحضيرية المتكررة لأعضاء لجنة الستة في شهر أكتوبر 1954، تمّ تحديد يوم الفاتح نوفمبر من نفس السنة، وأن يكون اسم المولود الذي يقود الثورة (جبهة التحرير الوطني)، وورقة الازدياد (نداء موجها إلى كافة أفراد الشعب الجزائري). وهو النداء الذي تضمن بالإضافة إلى الأسباب الداعية إلى استعمال العنف الثوري كسبيل أوحده لتحقيق الاستقلال الوطني، وبرنامج عمل واضح أساسه الكفاح المسلح الذي لا يتوقف إلا بعد إقامة الدولة الجزائرية ولا يغلق الباب في وجه المفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره، أما شروط الحل السلمي فقد حصرها النداء في:

. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية التاريخ والجغرافية واللغة والدين.

⁽¹⁹⁷⁾ محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس))، أول نوفمبر، اللسان المركزية للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع:

. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيدة الجزائرية واحدة لا تتجزأ.

. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مصادرة ضد القوات المكافحة، وغيرها من النقاط التي تتطرق إليها نص البيان. (198)

ومن جهة أخرى؛ فإن اللجنة التحضيرية قد قسمت البلاد جغرافيا إلى ست مناطق، عينت على كل واحدة منها مسؤولا، ماعدا منطقة الجنوب الذي تذكر المصادر والمراجع أنه يدعى "سي العربي" أو "لاجدون سليمان" تحت مسؤولية قائد المنطقة الأولى "مصطفى بن بولعيد"، وهي المناطق التي جاءت على الشكل الآتي:

1. المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) قائدها "مصطفى بن بولعيد".
2. المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قائدها "ديدوش مراد".
3. المنطقة الثالثة (القبائل) قائدها "كريم بلقاسم".
4. المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) قائدها "رابح بطاط".
5. المنطقة الخامسة (الغرب الجزائري) قائدها "محمد العربي بن مهيدي".
6. المنطقة السادسة (الجنوب) قائدها "سي العربي" ("لاجدون سليمان") يوضع تحت تصرف "بن بولعيد" إلى حين هيكلتها. (199)

أما "محمد بوضياف" فيتوجه إلى الخارج ليسلم البيان إلى البعثة المستقرة في القاهرة ليعلن نبأ اندلاع الثورة من إذاعة (صوت العرب) حسب التاريخ المحدد، غير أنه لم يتمكن من الوصول في الوقت المحدد وسلمه في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، وأعلن عن الثورة في إذاعة صوت العرب من القاهرة. (200)

(198) محمد العربي الزبيدي، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 82 - 83.

(199) محمد حربي، جبهة التحرير، مرجع سابق، ص: 110. وأيضا أنظر: فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، القاهرة،

1984، ص: 36. وأيضا: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص: 85.

(200) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 148.